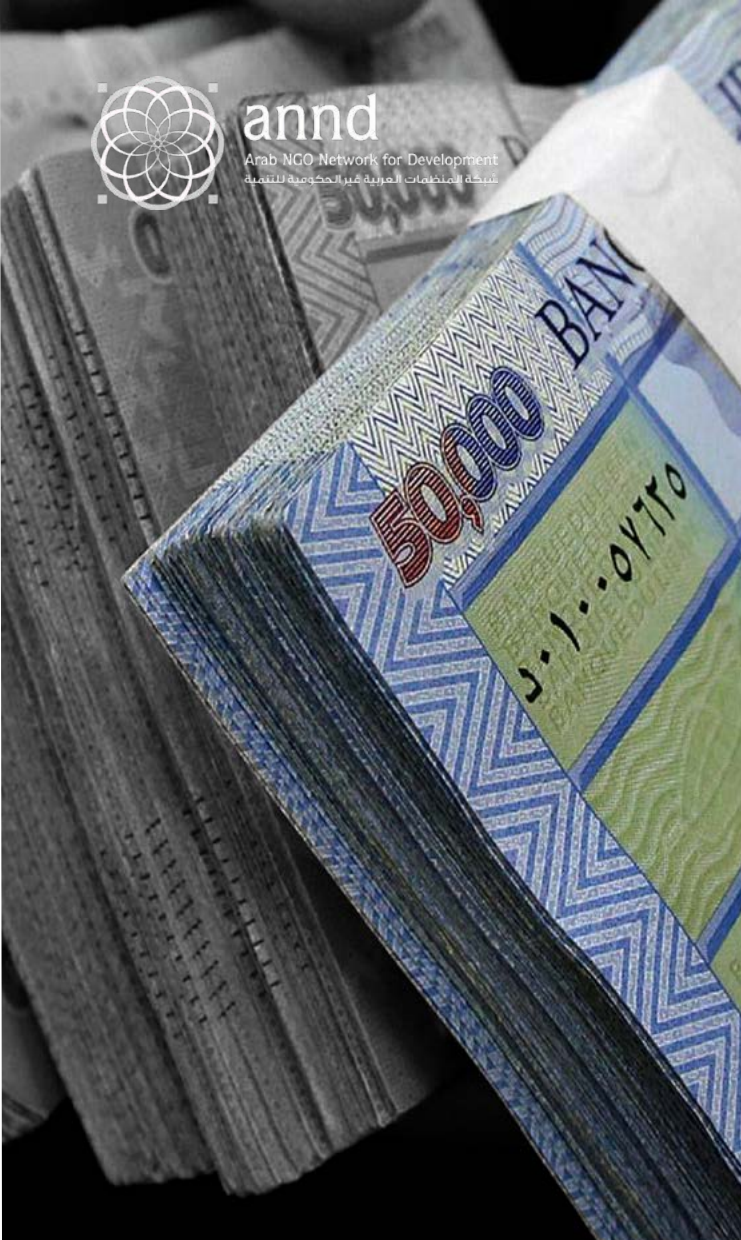




annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



١

إنقاذ صندوق النقد الدولي للبنان قد يجعل الأمور أسوأ

٢

صفقة القرن: تطبيع عربي-اسرائيلي وحصار فلسطين

٣

احتجاجات العراق، مشاركة متنوعة وواسعة ثقافيًا وجغرافيًا وجندريًا

النشرة الإخبارية

أيلول ٢٠٢٠

إنقاذ صندوق النقد الدولي للبنان قد يجعل الأمور أسوأ زهرة بزّي ونزار حسن، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

في التاسع من آذار/مارس ٢٠٢٢، أعلنت الحكومة اللبنانية امتناعها عن تسديد ٢,١ مليار دولار أميركي من مستحقات اليوروبوند، معلنة بذلك أول تخلف عن سداد الديون السيادية في تاريخ البلاد. وقد جاء القرار مدعوماً من عدد من الناشطين والخبراء التقدميين، نظراً للنقص في العملات الأجنبية في المصرف المركزي اللبناني والحاجة لاستخدام هذا الاحتياطي لاحتياجات أكثر إلحاحاً.

جاء التخلف عن السداد في خضم أزمات مالية واقتصادية متعددة، نتجت عن عقود من الفساد ونموذج اقتصادي مبني على استخراج الدخل من القطاعات القائمة على الربح (مثل التحويلات، والمصارف، والعقارات، والمساعدات الخارجية) لتمويل الواردات والاستهلاك، على حساب القطاعات الإنتاجية. في المقابل، قام القطاع المالي (المصرف المركزي والمصارف التجارية) برفد السياسيين بالتمويل اللازم لتوزيع الموارد العامة على أصدقائهم وعملانهم الطائفيين، فلا غرابة أن يؤدي هذا النموذج إلى التركيز الشديد في الثروة والدخل، وذهاب ربع إجمالي الدخل الجديد إلى جيوب أعلى ١٪ من اللبنانيين، وحيث ١٠٪ فقط من الحسابات المصرفية تحتوي على ٠,٢٪ من مجمل الودائع.

ومع نمو العجز التجاري للبلاد ومعه الدين العام الناتج عن الاقتراض بأسعار فائدة عالية، فشل النموذج الاقتصادي واعتمد المصرف المركزي مقارنة مبنية على تأجيل الانهيار من خلال إجراءات الهندسة المالية التي أدت إلى تراكم مزيد من الديون بالدولار الأمريكي، وأسفرت عن تسارع هذه الحلقة المفرغة.

ويبدو أن المؤسسات المالية الدولية كانت راضية بهذا النموذج الاقتصادي والسياسات التي تحافظ عليه حتى بداية الانهيار المالي في تشرين الأول/

أكتوبر الماضي. وكان صندوق النقد الدولي قد أشاد مراراً وتكراراً بسياسات المصرف المركزي في تقارير المادة الرابعة، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على احتياطي كبير من العملات الأجنبية وجذب الودائع. أما البنك الدولي، فقدّم قروضاً كبيرة مشروطة «بإصلاحات هيكلية» ووعد بمثلها مؤخراً. هكذا، لم يكن لدى أي من المؤسستين اهتمام كبير بإعادة توجيه النمو الاقتصادي نحو القطاعات الإنتاجية، مع تجاهلهما التركيز المفرط في الثروات والدخل.

ابتداءً من صيف ٩١٠٢، وبعد ٢٢ عاماً من سعر الصرف الثابت، تجلّت الأزمة في الانهيار السريع لليرة اللبنانية وفقدانها أكثر من ٠,٨٪ من قيمتها مقابل الدولار في الأشهر الـ ٢١ الماضية. هذا الأمر، إلى جانب الإجراءات التي فرضتها الحكومة لمكافحة جائحة كوفيد-٩١ والانفجار المأساوي في ميناء بيروت البحري في آب/أغسطس، يجعل التعافي الاقتصادي والمالي للبنان مستحيلًا من دون حلول جذرية.

شريان حياة للنخبة الفاسدة

على الرغم من انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ٩١٠٢، عندما خرج مئات الآلاف من مختلف الأحياء في هذه الدولة الصغيرة إلى الشوارع غاضبين من المؤسسة السياسية ومطالبين بتغيير جذري في النظام والطبقة الحاكمة في لبنان، لم يقشّر السياسيون وشركاؤهم في القطاع الخاص في الاستجابة لحالات الطوارئ هذه فحسب، بل قاموا بمعارضة أي سياسات عادلة قد تؤثر على مصالحهم، مثل قانون الضوابط على رأس المال أو التدقيق الجنائي للمصرف المركزي أو الامتناع عن سداد الديون الداخلية المستحقة للمصارف الخاصة وخفضها، أو إعادة هيكلة القطاع المالي على أساس الخسائر الحقيقية القائمة.

كان الخوف من إعادة الهيكلة هذه هو ما دفع الأوليغارشية إلى تخريب المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، لا الخوف على النموذج النيوليبرالي، ولا بد أن يتفق التكنوقراط في الحكومة مع الممولين على التشخيص والوصفات نظراً لحاجتهم البائسة لحزمة إنقاذ.

وقد حذّر المتظاهرون ومجموعات المجتمع المدني من أن أي تمويل للدولة اللبنانية قبل التغيير السياسي سيكون بمثابة إنقاذ للطبقة الحاكمة التي فقدت شرعيتها الشعبية. في ضوء ذلك، فإن مبادرة إيمانويل ماكرون للدعم المشروط، بالإضافة إلى برنامج محتمل لصندوق النقد الدولي، ستعطي السياسة كالمعتاد فرصة للاستمرار وستقلل من إمكانية التغيير الحقيقي.

التقشف والأزمة الاجتماعية

تقع تكلفة الأزمة في لبنان على عاتق المواطنين والمقيمين العاديين، فقد أغلقت أعداد كبيرة من الشركات أبوابها أو خفضت تكاليف الموظفين، فارتفعت البطالة إثر ذلك. وأدى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدل التضخم الشهري إلى مستوى قياسي بلغ ٧٥٪، إلى تراجع كبير في القوة الشرائية وزيادة مستويات الفقر. وقد كشفت تقديرات الحكومة والأمم المتحدة أن أكثر من ٥٠٪ من سكان لبنان يعيشون الآن تحت خط الفقر، حيث وجدت دراسة أن ٣٢٪ منهم يعيشون في فقر مدقع، بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف عن عام ٩١٠٢.

في هكذا سياق، قد يفضي التدخل الكلاسيكي لصندوق النقد الدولي، المعني بضبط أوضاع المالية العامة وتخفيض قيمة العملة المحلية وتقليص القطاع العام وإلغاء الدعم عن الطاقة والبنزين والقمح، إلى تفاقم

الأزمة الاجتماعية والتسبب ومزيد من الفقر، وربما يؤدي إلى توترات اجتماعية مدمرة. كما أن هاجس ضبط أوضاع المالية العامة استجابة للعجز المالي سيكون له آثار ضارة على التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل (انظر تقرير الأوبزرفر خريف ٢٠٢٢).

إن سجل الصندوق وكذلك سجل المسؤولين اللبنانيين المفاوضات غير مشجعين عندما تعلق الأمر بإعادة التفكير في السياسات النيوليبرالية وتعزيز العدالة الاجتماعية. على هذا النحو، يلعب المجتمع المدني دوراً رئيسياً في الضغط على كلا الطرفين في هذا الاتجاه، ويتحمل صندوق النقد الدولي مسؤولية إشراك مجموعات المجتمع المدني التقدمية في حوار منهجي بشأن شروط البرنامج المحتمل.

وفي حال قيامه، على هذا البرنامج أن يقوم على مقاربة إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وكرامته، ولا يمكن اليوم وضع مزيد من الضغط الاقتصادي على كاهل السكان العاديين، بل ينبغي استبدال خطط زيادة التقشف بسياسات عادلة لتوليد الإيرادات، بما في ذلك نظام ضريبي تصاعدي جديد وسلسلة من التدابير التي تشجع الاستثمار المنتج وتحمي الفقراء من أعباء الأزمة، وإنشاء نظام حماية اجتماعية شاملة.

صفقة القرن: تطبيع عربي- اسرائيلي وحصار فلسطين

إياد الرياحي

منذ العام ٧١٠٢، وإدارة ترامب تركّز؛ في إطار السياسة الخارجية فيما يخص المنطقة العربية، على مسارات متشابهة ومتعددة: الأول؛ النهب الاقتصادي العنفي المنظم لأموال دول الخليج، والثاني؛ ربط دول الخليج بمسار التطبيع مع الاحتلال الصهيوني في فلسطين والثالث؛ سحق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

في هذه اللحظات، يطغى على الفلسطينيين شعور الوحدة والخذلان، بعد أن التحق عدد من الدول العربية ركب التطبيع مجبر، ومن لم تلتحق من الدول قد يُمارس عليها أشكال من العزل والحصار ومختلف الضغوطات في المستقبل لتطبع علاقاتها مع دولة الاحتلال «اسرائيل».

وعلى قدر سوء مسألة تطبيع الامارات والبحرين سياسياً إلا أن تطبيع السودان محزن لما حمل للشعب السوداني من وعود التنمية والسلام، التي يروج لها بعض المسؤولين السودانيين، والتي يمكن تخيل إمكانية تحقيقها من خلال مراجعة التجربة الأردنية والفلسطينية في وهم التطبيع، وفق اتفاقية أو سلو [١] وخطاب اتفاق وادي عربة [٢]، اللذين لم ينتج عنهما ازدهار الاقتصاد في الأردن أو فلسطين بل على العكس تماماً أصبح الفلسطينيون أكثر فقراً واعتماداً على المساعدات الخارجية، وأكثر تبعية وارتهاناً لاقتصاد دولة الاحتلال. بالإضافة إلى خسارة الفلسطينيين ومناصري القضية الفلسطينية الدعم المالي والسياسي في بعض المحافل العربية والدولية.

لقد أضافت اتفاقيات التطبيع الإماراتي- البحريني - السوداني وما سببها من دول أخرى تحديات جديدة أمام المناضلين العرب وتحديداً في دول الخليج مثل مخاطر الملاحقات الأمنية مستقبلاً، ومؤشرات ذلك بدأت بإزالة المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية عن

بعض القنوات الفضائية العربية، والتي طالبت أغان ومسللات تؤرخ للقضية الفلسطينية. [٣]

نتائج ورشة المنامة (حصار الفلسطينيين مالياً)

سبق ذلك؛ انطلاق ورشة «عمل السلام من أجل الازدهار» في المنامة، حزيران ٩١٠٢، في إطار صفقة القرن تحت شعار «التنمية والازدهار الاقتصادي للشعب الفلسطيني» الذي لم يُستشار بها، فقد تم استخدام اسم فلسطين فقط لتبرير الانفتاح الخليجي العنفي على دولة الاحتلال، وبدل الإعلان عن أي مشروع تنموي موجه للفلسطينيين، جرى وبصورة متزايدة تضيق الخناق عليهم وحصارهم مالياً، فمنذ شهر عدّة لم يجد الفلسطينيون عاصمة عربية واحدة تمنحهم أو حتى تفرضهم لمواجهة الأزمة المالية. هذا ما عبر عنه رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية «أن الأزمة المالية، التي تعيشها السلطة الفلسطينية هي نتيجة لحرب مالية هدفها الابتزاز، مضيفاً أنه لم تتم استشارة الفلسطينيين حول خطة «ورشة العمل»، التي تستضيفها البحرين مؤكداً أن السلطة الفلسطينية والقيادة لا تتحدثان عن شروط تحسين حياة تحت الاحتلال الإسرائيلي.»

تزامن كل هذا مع احتجاز «اسرائيل» أموال ضريبة المقاصة [٤]، فارتفع الطلب الحكومي الفلسطيني على الاقتراض المحلي مع عجز عن سداد رواتب العاملين في القطاع الحكومي أو تسديد الديون المستحقة للموردين من القطاع الخاص. إن استمرار الحصار المالي سيدفع الحكومة للاقتراض مجدداً من القطاع البنكي في فلسطين، وعند استنفاد هذا الخيار سيكون قبول استلام أموال المقاصة وفق الاشتراطات السابقة التي رفضها الفلسطينيون أمراً حتمياً ما لم تجر تغييرات واسعة على السلطة الفلسطينية بما يشمل عدد وزاراتها، وعدد الأجهزة الأمنية التي يحتاج

الناس إليها بشكل فعلي. أي إدخال تغييرات جديدة على وظيفتها وعلاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. هذا على صعيد الأزمة الاقتصادية؛ أما سياسياً فإن تواطننا كهذا سيضع الحقوق الفلسطينية موضع نقاش مجدداً، وستظهر نتائج ذلك مستقبلاً عند إجراء أي تصويت في الأمم المتحدة وأي منصة دولية يلجأ إليها الفلسطينيون. حتى في الهياكل الضعيفة كالجامعة العربية؛ لم يحدث أن استصعب الفلسطينيون استصدار قرارات ضد التطبيع في الماضي، لكن هذا الأمر أصبح صعب المنال مع نفوذ وسيطرة بعض دول الخليج على الجامعة العربية. فقد وصلت الرسالة للفلسطينيين بأنه لم يعد هناك إجماع عربي رسمي حول القضية الفلسطينية، وأن البعض ذهب إلى حد التحالف والتآمر العنفي على قضيتهم وهم ذاهبون إلى ما هو أبعد من ذلك. مثال ذلك؛ تسخير آلة إعلام قوية ليس فقط لمناهضة الفلسطينيين بل لتبرير جرائم الاحتلال ضدهم.

التطبيع ليس من أجل فلسطين

نفى رئيس «الحكومة الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو كل الدعاية الإماراتية التي سبقت التوقيع في البيت الأبيض قائلًا: «هذا سلام مقابل سلام» وتحقق ذلك بقوة اسرائيل [٥]، لذا مسألة ربط التطبيع بوقف ضم الضفة الغربية هي أيضاً مزايادة على الشعب الفلسطيني وادعاء كاذب بمساعدتهم، وهذا ما تم نفيه لاحقاً من كلا الفريقين الأمريكي والإسرائيلي، وتلاه إعلان اسرائيلي ببناء آلاف الوحدات السكنية في مستعمرات وجبال الضفة الغربية.

وسواء أدرج ذلك في إطار الخداع الاسرائيلي المعهود أو مجرد تبريرات إماراتية، فذلك لم يؤثر على المضي قدماً في عملية التطبيع بما فيها الاستثمار في مشاريع استعمارية في القدس المحتلة [٦].

ضرر الإقدام على هذا الاتفاق (التطبيع مع الاحتلال) على القضية الفلسطينية لن يتوقف عند هذا الحد، بل ما سيتم الإقدام عليه بعد هذه الخطوة هو الأخطر، وهذا ما بدأت تتركه الأطراف الداخلية لتوحيد صفوفها بوجود خطر قادم تتم تغذيته ضمن محاور عنلية أصحبت اسرائيل طرفاً عنياً فيها.

إذا لم يتخذ الفلسطينيون اجراءات واضحة وسريعة لترتيب وضعهم الداخلي سيضطرون لدفع ثمن داخلي باهظ، حيث أن هذه القوى ستلعب دوراً في إثارة الخلافات الداخلية، وهي التي تحتفظ بأشد معارضي الرئيس محمود عباس تحضيراً لخلافته. صحيح أن الانتخابات لن تحل مشاكل الفلسطينيين لكن الانتخابات الحاسمة والمبكرة يمكن أن تقطع الطريق أمام هذا السيناريو المدمر.

احتجاجات العراق، مشاركة متنوعة وواسعة ثقافياً وجغرافياً وجندرياً جمال الجواهري - المدير التنفيذي لجمعية الامل العراقية

الحركة الاحتجاجية في تشرين الأول ١٩١٠٢، هي علامة فارقة في تاريخ العراق الحديث من حيث اتساعها الجغرافي وتنوعها الثقافي والفكري والجندري وطول أمدها، ووضوح المشاركة القوية للشباب ما دون الثلاثين عاماً. كان لقمع حملة الشهادات العليا أثناء احتجاجاتهم التي سبقت تشرين أثاراً في التحاق العاطلين عن العمل من غير حملة الشهادات لها، ولاحقاً لإحساسهم بأن القادم سيكون أسوأ عليهم، وانضمت للحركة الاحتجاجية المجموعات الشبابية المعنية بالفن والثقافة، حتى أضحت كرنفالا شبابياً وعائلياً. تميزت الحركة بالتضامن غير العادي من قبل الغالبية من العراقيين معها، وزاد من قوتها المشاركة اللافتة جداً من النساء وعلى مختلف المستويات والمساهمة الكبيرة جداً فيها أتت من طلبة وطالبات الجامعات مما اعطاها زخماً لم يشهده العراق من أربعينات أو خمسينات القرن الماضي. دفعت الاحتجاجات الحكومة لاحقاً الى الاستقالة على الرغم من العنف المتعدد الأوجه الذي سيطر على المتظاهرين والمتظاهرات من قتل بأشكال مختلفة واتهامات بالعمالة وتهريب وتخويف واختطاف وسجن. الاعتداءات خلفت إعاقات مختلفة على الشباب المشارك في هذه الاحتجاجات، والاحصائيات تتحدث عن حوالي ٥٠٧ شهيد ومئات أخرى من المخطوفين والجرحى. وما يلاحظ اندلاع الاحتجاجات بعد موسم الصيف المصاحب لانقطاع طویل في الكهرباء، وهذا ما يؤكد تعدي المطالب لتحسين الخدمات ومن ضمنها الكهرباء الذي كان مطلباً هاماً في التظاهرات السابقة.

لماذا اندلعت الاحتجاجات؟

منذ الحرب العراقية الإيرانية وبعدها الحصار، ومرحلة ما بعد ٢٠٠٢ وحتى الآن، عانت الكثير من المناطق والمجموعات من التهميش والفقر وقلة الخدمات، وانعدام فرص العمل أمامها للعيش الكريم، في ظل ضعف القطاع الخاص، وعدم قدرة مؤسسات الدولة على تأمين استقرار في الرواتب وضمانات تقاعدية في ظل ترهل وعدم كفاءة في الأداء، وعدم قدرة على استيعاب جيش العاطلين عن العمل من الشباب الذي تصل نسبتهم الى أكثر من ٤٠٪ في بعض المحافظات |١| مقابل تمنع مجموعات صغيرة لم تملك مؤهلات علمية وثقافية ولا خبرات بخيرات البلد، هذه الخبرات التي ينظر إليها عموم العراقيين بأنها من بين الأكثر في العالم والتي لو استغلت بطريقة صحيحة وتم توزيعها والاستفادة منها وإدارتها بشكل عادل، لغيرت حياة غالبية العراقيين وأمنت مستقبلهم.

وجود أرث ثقافي وانفتاح العراقيين على العالم بعد ٢٠٠٢ زاد من المطالبة بالحريات العامة ومنها حرية التعبير والحق بالتجمع، مع أهمية التمتع بالحقوق الأساسية للمواطنين. هذه المطالب لم تلق اهتماماً من قبل الحكومة وحتى مجلس النواب، بل حاولت من زيادة الضغط والقمع، ومن أوائل الحركات الواضحة في التاريخ الحديث، كانت حركة (بغداد ليست قندهار)، والتي اندلعت إثر توجه الحكومة، وخاصة مجلس محافظة بغداد لتضييق الحريات.

فشلت دولة المكونات، حيث تركزت السلطة والأموال والامتيازات بأيدي مجموعات صغيرة ادعت تمثيل المكونات الثقافية والفكرية والدينية والاثنية في العراق، وما لحقه من تشكيل هذه المجموعات المنتفذة الى اذرع اقتصادية وعسكرية واعلامية خاصة بها للسيطرة أكبر على المجتمع، وتقشي الفساد والمحسوبية وضعف كبير في توفير الأمن الإنساني للمواطنين، ما ادى الى انسداد الأفق امام العراقيين بتغيير قريب وطبيعي من

الداخل، وهو ما دفع الى المحتجين الى رفض قاطع للأحزاب، وحتى ان المجموعات المهمشة والعاطلين عن العمل المشاركين في التظاهرات رفضوا اي حزب بما فيها الاحزاب المعرّضة للقمع أو التهميش.

انخرطت المجموعات الشبابية التطوعية والفاعلة في المجتمع المدني في الاحتجاجات كان لافتاً، وخاصة تلك التي تدعو لسلمية الاحتجاجات، وهذا ما البس التظاهرات ثوباً جديداً، فامتزجت الثقافة والفن بكل الأشكال مع الاحتجاجات، حتى ان معارض فنية وعروض مسرحية وغنائية ومعرض للكتاب كانت موجودة في الساحات، ولا تغفل سباق للدراجات والماراتون التي تم تنظيمها ضمن فعاليات الاحتجاجات. هذه النشاطات ساهمت في زيادة الزخم الشبابي وحتى العائلي فيها وخاصة في الأسابيع الأولى منها.

زيد وطن، كان الشعار الرئيسي للاحتجاجات، وهذا ما أكد الهوية الموحدة لها، شكل هذا الشعار رفضاً للمحاصصة بكل اشكالها، وما نتج عنها من فساد سياسي ومالي وغيره.

مشاركة واسعة من مجموعات لم يسبق لها التظاهر والاحتجاج، او لم تشارك بكثافة سابقاً، كالفئات وطلبة الجامعات وحتى المدارس ومجموعات العاطلين عن العمل ممن لم يحصلوا على شهادات دراسية عليا، وحتى من ضعيفي القراءة والكتابة، كما شاركت عوائل من خلفيات ثقافية وفكرية ودينية مختلفة بشكل مباشر او غير مباشر عبر الدعم اللوجستي والمالي وخدمات متنوعة كالطعام والماء والادوية والمواد الأخرى. شارك الطاقم الطبي الذي ابلى بلاءً حسناً في مساعدة جرحى الاحتجاجات كما شاركت نقابتي المحامين والمعلمين التي كانت مشاركتهم غاية في الأهمية وغيرهم الكثير مثل الاعلاميين والفنانين. يمكن القول ان بعض ابناء وبنات بعض المسؤولين الحكوميين شاركوا فيها بطرق مختلفة مباشرة وغير مباشرة. كما حصلت الاحتجاجات على تضامن دعم مختلف من قبل الشباب والشابات في المحافظات التي

لم تشهد احتجاجات واسعة. ومن المهم الإشارة الى ان التحشيد للاحتجاجات والترويج لها وتنسيق بعض مجاميعها تمت عبر الاستخدام الجيد والمتنوع لوسائل التواصل الاجتماعي، ومن المثير للانتباه ان بعض المجموعات استخدمت الألعاب الالكترونية كأدوات للتنمية والتجمع والانفصاف على بعض توجهات القوات القمعية، والطريف سمي البعض منهم بأنها احتجاجات لاعبي (البوجي)، وهي لعبة إلكترونية تمارس بانتشار واسع بين أوساط الشباب في العراق.

المشاركة العالية للنساء، أكدت على قدرة مجموعات نسائية مختلفة على زعزعة مسلمات تبعية وهامشية النساء في المجتمع، وبقود من التجاهل لقدراتهن في الحياة العامة، وأثبتت إمكانية على مواجهة تحديات مختلفة يتعرضن لها كونهن من النساء. ومشاركة هذه المجموعات النسائية حفزت نساء أخريات على المشاركة في الاحتجاجات كجزء أساسي في رسم دور مستقبلي افضل واكبر للنساء في الحياة العامة. ورأينا مشاركة أوسع للنساء في فضاء التواصل الاجتماعي.

التنسيق بين مختلف القطاعات والمحافظات لتنظيمها، ساهم في ديمومتها وتطور مطالبها، وحفز مجموعات منهم وحتى الشبابية لزيادة مشاركتهم في الشأن السياسي، والقيام بحملات لمراجعة قوانين الانتخابات والحريات العامة، وجعل من ظهورهم الإعلامي حدثاً اعتيادياً وفاعلاً بعد أن كان هامشياً. وتطورت مطالباتهم لتشمل وقف العنف ضد المرأة، وضرورة تشريع قانون للحد من العنف الأسري، وقوانين وسياسات أخرى.

صمدت الاحتجاجات بوجه التحالف غير المعلن بين القوات النظامية وغير النظامية (بعض المجموعات المسلحة الشيعية)، لقمع الاحتجاجات من خلال القتل والخطف والتهديد وبقيت صامدة ومؤثرة في الفضاء العام بشكل كبير، حتى أضحت مجموعة من قياداتها قادرة على التفاوض ولا يمكن تجاهلها، وعلى الآخرين سماعهم.



عدم وجود قيادات متفق عليها للاحتجاجات واختراقها من قبل احزاب وتحالفات السلطة جعل مطالبها السياسية والاقتصادية غير مدروسة بشكل عميق، وإن دفعت الحكومة للاستقالة إلا أنها لم تستطيع تغيير كبير في العملية السياسية.

وهنا نستطيع القول، إن المشاركة الواسعة في الاحتجاجات ولدت ثقافة المطالبة بالحقوق والحريات، والمطالبة بتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعراق، وقدرة المجتمع المدني في بناء ثقافة حقوقية سلمية، مؤثرة في محيطها، كما بنت قدرات المجموعات الشبابية التطوعية بشكل مباشر وغير مباشر في التأثير السلمي النوعي والمطلبي في هذا الحراك.



وعلى الرغم من فض الاعتصام في ساحة التحرير في بغداد يوم ٩٢ تشرين الأول ٢٠٠٢، وما سببه من خذلان لمجموعات من الشباب، نتيجة بقاء القيادات التي تم التظاهر لإزاحتها في السلطة وبقاء تأثيرها الكبير على الحكومة دون استعادة هيبتها وسلطتها التي تضرعت، تشكل وعيا سياسيا مهما لدى مجموعات شبابية اخرى، وتوسعت المطالبة بمشاركة أوسع للشباب في العملية السياسية، واضطر مجلس النواب الى تخفيض سن الترشح للانتخابات الى ٨٢ سنة بدلا من ٠٣ بعد ان كانت المطالبة للوصول الى ٥٢ سنة. وحققت الاحتجاجات قدرا عاليا من التنسيق فيما بين مجموعات ووجدت أشكالاً مختلفة ومبدعة للاحتجاج شجعت لمشاركة أوسع فيها.





The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.

P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon.
Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development
 @ArabNGONetwork

 Arab-NGO-Network-for-Development
 anndmedia